الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/169

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: French

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المنظمة الفرنسية لتنسيق جماعات الضغط النسائية الأوروبية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

170113 110113 12-63773X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

تؤكد المنظمة الفرنسية لتنسيق جماعات الضغط النسائية الأوروبية من جديد أن المساواة بين المرأة والرجل هي مبدأ مُنِح مركز الحق الأساسي. وهو ينطبق على نساء العالم قاطبة. ومع ذلك، فإن الفجوة الأكبر بين الوعد والواقع، وبين التزامات الدول والحياة الواقعية، تكمن في مجال حقوق المرأة. والعنف ضد المرأة يشكل عقبة أساسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، وانتهاكا لحقوق الإنسان للمرأة.

وللمنظمة موقف حازم ضد الدعارة التي، بتعاملها مع الجسد كسلعة، تنتهك حقوق الإنسان وتشكل أحدى ركائز عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة.

وقد قدمت المنظمة دعمها لسنوات عديدة للمقترحات المقدمة إلى الهيئات الوطنية والدولية لوضع حد لممارسة الدعارة التي تعرّض من يمارسها للعنف.

والمنظمة من الأطراف الموقعة على نداء بروكسل ''معا من أجل أوروبا خالية من الدعارة''، الذي صدر بناء على طلب من جماعات الضغط النسائية الأوروبية، وملتزمة بالمبادئ التي يدافع عنها.

الدعارة: انتهاك لحقوق الإنسان وللمعايير الدولية

الدعارة هي انتهاك لاتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، وصدقت عليها ٨٢ دولة، ووقعت عليها ٥٠ دولة. وتنص الاتفاقية في ديباجتها على أن ''الدعارة، وما يصحبها من آفة الاتجار بالأشخاص لأغراض الدعارة، تتنافى مع كرامة الشخص البشري وقدره''.

كما أن الدعارة تتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩، والتي تدعو الدول الأطراف إلى ''اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة''.

وأخيرا، فإن الدعارة تتنافى مع المادتين ٣ و ٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللتين تنصان على أن ''لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه''، وأنه ''لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة''.

وقد آن الأوان لأن تفعّل الحكومات تفعيلا حقيقيا التوصيات الدولية التي انضمت إليها دولها.

والدعارة هي عنف ضد ممارسيها، ومعظمهم من النساء. وهذا العنف، الموجود في كل مكان في العالم، أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف.

وتتعرض الغالبية العظمى من ممارسات الدعارة للعنف بجميع أنواعه في سياق الدعارة: الاعتداء البدني واللفظي والجنسي والنفسي، والتهديدات، إلخ.

والدعارة هي بحد ذاتها شكل من أشكال العنف الذي تتعرض له ممارسات الدعارة: إن تكرار الأفعال الجنسية غير المرغوب فيها، التي يجب عليهن القيام بها مقابل المال أو بدافع عدم المساواة وانعدام الأمن، يشكل عنفا جنسيا، ولذا فهو غير مقبول.

والدعارة تغذي وتديم الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي. وهي شكل من أشكال العنف ذات البعد الدولي الواضح. ومن أجل القضاء عليها، تعتبر الاستجابات الوطنية ضرورية لكنها غير كافية؛ ولا بد من التفكير الدولي الشامل في هذا الشأن.

التوصيات

تقدم المنظمة التوصيات التالية من أجل القضاء على العنف الذي تمثله الدعارة:

ينبغي للقوانين الوطنية المتعلقة بالدعارة أن تعاقب الزبون وليس الداعرة، ويجب أن تلغي جميع الأحكام التي تعتبر الداعرة مذنبة.

ومن الضروري مكافحة استغلال بغاء الغير والاتجار بالبشر من خلال سياسات دولية طموحة ومن خلال مواءمة التشريعات الوطنية من أجل إبطال هذه الممارسة.

وبالإضافة إلى سياسات المنع، هناك حاجة إلى وضع سياسات لإعادة إدماج ممارسات الدعارة لتمكينهن من الإقلاع عن ممارستها.

وهناك حاجة أيضا إلى برامج تدريبية لأفراد الشرطة والقضاة والعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية، حتى يتمكنوا من دعم ممارسات الدعارة والاستماع إليهن وتلقي شكاويهن وتقديم تقارير عنها.

وأخيرا، يجب على الحكومات ألا تتجاهل مسألة وضع سياسات تعليمية عن المساواة بين الجنسين والتثقيف الجنسي. وينبغي للحكومات وضع برامج من أجل تحقيق المساواة بين الفتيات والفتيان في جميع مراحل دراستهم، وفي جميع مستويات النظام التعليمي، وتوعية جميع الأطراف المعنية (أولياء الأمور، والمعلمون، والمرشدون الموجهون) بها من أجل إحداث

تغيير في الصور النمطية للأدوار الاجتماعية للرجال والنساء. ومن الملح أيضا استحداث برامج للتربية الجنسية تفضي إلى مجتمع علماني تسود فيه المساواة لكل المواطنين: الاعتراف بأهمية موضوع الجنس بالنسبة لجميع الشباب، وضع التربية الجنسية كجزء من نهج شامل للتثقيف الجنسي يركز على العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، والمساواة بين الجنسين، والوعي بجميع أنواع العلاقات الجنسية، ومكافحة التمييز على أساس نوع الجنس وكراهية المثلية الجنسية للرجال والنساء وكراهية مغايري الهوية الجنسانية، ومنع العنف، والوقاية من المخاطر الجنسية.

كما تود المنظمة لفت الانتباه إلى الوضع المثير للقلق للفتيات والمراهقات الغجر في أوروبا والعنف الذي يعانين منه في كثير من الأحيان. وتحث المنظمة حكومات البلدان الأوروبية على بذل كل جهد ممكن لمنح الفتيات والمراهقات الغجر فرص الحصول على التعليم، مشيرة إلى أن المدرسة هي البيئة المستقرة الوحيدة التي يمكن فيها لتلك الفتيات إقامة صلات خارج مجتمعاتهن وتفادي انجرافهن في أنشطة الشوارع: التسول أو العمل في السوق السوداء أو الجنوح أو الدعارة.